بسم الله الرحم الرحيم

عنوان المشاركة: في حماية وتطوير الطابع الرسمي للغة العربية في دساتير الدول العربية.
ـالمغرب نموذجاـ

د.عمر العسري

تعتبر اللغة مؤسسة اجتماعية إنسانية داخل كل أمة[1]، وتمثل مركزاً للدراسات في جميع مجالات العلوم. فبالإضافة إلى كونها تمثل رمزا للهوية والكيان القومي، فإنها تمثل وسيلة لتقدم الدول، ولهذا فهي تحتاج إلى حماية قانونية وتحتاج لآليات قصد تطويرها وجعلها في خدمة التنمية الشاملة.

فقد أصبحت بغض اللغات تعاني من عدة مشاكل تؤثر على انتشارها وتطورها واستمراريتها. ولعل اللغة العربية من بين تلك اللغات التي أصبحت تعاني من العديد من المشاكل التي تهدد وضعها القانوني والرمزي والتاريخي والحضاري، من خلال اكتساح بعض اللغات الأجنبية لمجموعة من مجالات الحياة العامة كالتعليم والإعلام والإدارة والاقتصاد وغيرها، كما هو الحال في المغرب. فهذا الوضع، سيجعل اللغة العربية تتراجع عن القيام بوظائفها التي أقرتها لها الدساتير العربية، وبالتالي ستتعطل أدوارها في المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

في هذا الموضوع، سنحاول الوقوف على مكانة اللغة العربية في التشريعات الرسمية للدول العربية مع التركيز على النموذج المغربي؛ وسنقف عند الآليات الموضوعة لتطويرها وجعلها قادرة على المساهمة في التطور الحضاري، وفي نشر المعرفة الكونية، ومدى قدرتها على مواكبة الرقي بالمجتمع في مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وذلك انطلاقا من المحاور التالية:

- تكريس الطابع الرسمي للغة العربية في تشريعات الدول العربية؛
- ثانيا: سبل تطوير وتنمية اللغة العربية.

---

[1] يقول الفيلسوف الألماني «مارتن هيدجر Martin Heidegger »: «إن لغتي هي مسكني، هي موطني ومستقري، هي حدود عالمي الحميم، وهي معالمه وتضاريسه، ومن نوافذها، ومن خلال عيونها انظر إلى بقية أرجاء الكون الفسيح».

أولا ـ تكريس الطابع الرسمي للغة العربية في تشريعات الدول العربية:

إن جميع الدساتير والتشريعات في الدولة العربية تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة؛ كما أن جميع قرارات القمم العربية قد أكدت على مكانة اللغة العربية وعلى أهميتها كواحدة من أهم مقومات المرجعية العربية على جميع المستويات الفردية والاجتماعية والوطنية والقومية والدولية والإنسانية، واعتبرت أن مسألة تطويرها تندرج ضمن الأعمال المقدسة والسامية للدولة.

بخصوص المغرب، وعلى غرار العديد من الدول العربية، فقد عمل على تكريس الطابع الرسمي للغة العربية في جميع دساتيره؛ كما أكد على سموها كلغة رسمية أولى على المستوى الوطني بموجب دستور 2011 بالرغم من إقراره للأمازيغية كلغة رسمية.

1- تكريس مكانة اللغة العربية في الدستور المغربي كلغة رسمية:

لقد حرصت السلطات العامة في المغرب على جعل اللغة العربية اللغة الأولى داخل الدولة، بالرغم من كون المغرب يعتبر من آخر الدول العربية التي عرفت دخول الإسلام إليه، وبالرغم من التعدد الكبير للهجات المستعملة على مستوى مختلف جهاته[2]. فقد تمكنت اللغة العربية من فرض مكانتها كلغة منذ قرون، وأصبحت رسميتها مكرسة بموجب التشريع، وذلك منذ دستور 1962 إلى الدستور الحالي لفاتح يوليوز 2011 ، الذي أكد بدوره على هذا الطابع الرسمي وعزز مكانتها ووضع آليات مؤسساتية لتطويرها. ونفس الشيء ينطبق على الدستور الجزائري، وذلك منذ أول دستور لسنة 1963 إلى غاية آخر دستور لسنة 2008.

إن الفصل 5 من دستور المغرب قد نص على التأكيد الصريح بأن: **"تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها".**

لقد تمكنت اللغة العربية من فرض مكانتها بالمغرب لعدة عوامل، لكونها تعتبر لغة للدين الإسلامي، ولغة للعلم والمعرفة، ولغة حضارية عريقة استمدت مرجعتها من تاريخ الحضارة العربية؛ كما تمثل لغة للتواصل، وتمثل

---

[2] لقد دخل الإسلام إلى المغرب سنة 670 م خلال فترة الأمويين على يد القائد العسكري عقبة بن نافع خلال الغزوات الإسلامية لشمال إفريقيا. ومند ذلك الحين ازداد عدد العرب الآتين من الدول العربية الأخرى وخاصة من الشرق الأوسط للاستقرار بالمغرب، الشيء الذي ساعد على توسيع ونشر الثقافة والتقاليد العربية بأغلب مناطق المغرب.

عاملا للتنمية داخل المجتمعات والشعوب في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

إن سبب إقدام السلطة التأسيسية الأصلية، التي أقرت أول دستور بالمغرب سنة 1962، على إدراج اللغة العربية كلغة رسمية ضمن فصوله، وتكريس ذلك في جميع التعديلات الدستورية[3]، يعود لكونها قد وحدت بين مختلف الأطياف والجهات بالدولة، وأصبحت بمثابة رأسمال إنساني مشترك وثمين، ساهم بشكل كبير في التحول الحضاري للمجتمع المغربي، وجعله كفاعل إقليمي وقومي ودولي.

لقد تمكنت اللغة العربية من فرض وجودها في المغرب بشكل سهل عبر زواج متميز وناجح بين امرأة اسمها (كنزه الأمازيغية) ابنة زعيم أكبر قبيلة مغربية (أوربة)، و (إدريس بن عبد الله من حفدة الرسول صلى الله عليه وسلم) الذي دخل المغرب فوحده وأسس إمبراطورية قوية ابتداء من سنة 788 م.

2- سمو اللغة العربية في الدستور المغربي:

لقد استطاعت اللغة العربية أن تجد لنفسها مكانة دستورية في المغرب، كما أن كل المضايقات التي تواجهها في مختلف مجالات الاستعمال الرامية إلى تهميش دورها إلا وتساهم في تعزيز مكانتها الدستورية في كل تعديل دستوري. ولعل دستور 2011 خير دليل على ذلك، فبالإضافة إلى تكريسه للطابع الرسمي للغة العربية، فهو جعلها تحتل المرتبة الأولى بصريح العبارة التي نصت على اللغة العربية ستظل اللغة الرسمية للدولة، وأن الدولة تتعهد بحمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها من خلال وضع الآليات والمؤسسات الكفيلة بحمايتها وتنميتها.

إن الدستور المغربي لسنة 2011 قد سار على نفس النموال الذي اعتمده الدستور الجزائري لسنة 2008 ، حيث حافظ على درجة سمو اللغة العربية بالرغم من إقرار اللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية ثانية[4]؛ وأعاد الاعتبار في نفس الوقت لعلاقة الزواج التاريخية بين اللغة العربية والأمازيغية، حينما أقر في نفس الفصل 5 منه على أن " الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء".

---

[3] أهم التعديلات الدستورية في المغرب كانت سنوات : 1970 ؛ 1972 ؛ 1992 ؛ 1996 ؛ و 2011.

[4] الدستور الجزائري لسنة 2008 نص في فصله 3 مكرر على أن الأمازيغية لغة وطنية.

ثانيا: سبل تطوير وتنمية اللغة العربية:

لا يختلف اثنان في كون التنصيص القانوني على إقرار أي مسألة كيفما كانت هو غير كاف لتطويرها وتنميتها، بل إن تفعيل تلك النصوص القانونية ووضع الآليات والإمكانيات اللازمة هو الكفيل بتمكين اللغة من التطور والانتشار في مختلف مجالات الحياة العامّة، وذلك من أجل تحقيق نمو لغوي يشكل قاطرة وأساس للاستمرار في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف مجالات الحياة البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

إن تنمية اللغة يتطلّب وضع سياسة وطنية هادفة ضمن مخطط شامل مرتكز على وسائل قانونية وأخرى مادية تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمصلحة الوطنية، وتراعي الثوابت الدينية والتاريخية والحضارية، والوطنية والقومية.

1- آليات تنمية وتطوير اللغة العربية:

لقد نص الدستور المغربي في الفصل 5 منه على التأكيد على حماية وتطوير اللغة العربية، وتنمية استعمالها، بينما كانت الدساتير السابقة تقتصر على التنصيص على مسألة رسمية اللغة العربية فقط، من دون أي التزام بحمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها.

كما نص نفس الفصل على أن "**يُحدَث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا**".

إن إحداث مؤسسة دستورية في شكل مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، سيشكل وسيلة قوية لصيانة اللغة العربية بالمغرب ويعمل على تطويرها وتنميتها باعتبارها أول لغة رسمية وتسمو على اللغة الأمازيغية، وذلك لخدمة قضايا التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ كما سيعمل على تحقيق التوازن والتوفيق بين الهويات الثقافية المحلية من خلال تنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا.

إن الدولة المغربية قد التزمت بموجب الدستور الحالي على العمل من

خلال إنشاء هذه المؤسسة[5] على تنمية وتطوير اللغة العربية والأمازيغية، وعلى تنمية مختلف اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وعلى السهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.

إلا أن هذه المؤسسة رغم التنصيص عليها في الدستور، فإن العديد من الأصوات قد اعتبرت أن إحداثها يستجيب فقط لتلبية المطالب الحقوقية الثقافية واللغوية. كما أن هذا الإحداث لا يستجيب لتأهيل اللغة العربية كلغة رسمية أولى، ولا يستجيب كذلك للغة الأمازيغية التي تم الإقرار بطابعها الرسمي إلى جانب العربية، والتي تبقى غير مؤهلة اليوم للقيام بوظيفة اللغة الرسمية. وبالتالي فمثل هذا الأسلوب هو بمثابة ضرب في اللغة العربية، خاصة إذا نظرنا إلى الفشل الكبير للمشروع الذي طرح لإنشاء أكاديمية المملكة للغة العربية منذ سنة 2001 الذي لم يخرج إلى حيز الوجود.

2 - تحديات تنمية وتطوير اللغة العربية بالمغرب:

تحضا اللغة بمكانة هامة في إطار السياسات العامة لأغلب دول العالم، حيث تعمل على وضع تشريعات لفرض استعمالها في مجالات الحياة العامة كالإدارة والتعليم والاقتصاد...؛ كما تعمل على إنشاء مؤسسات، وتضع وبرامج، وتخصص موارد مالية ضخمة لحماية لغاتها الرسمية ولتوسيع نشرها عبر أنحاء المعمور. لكن الدول النامية أصبحت تواجه في هذا المجال تحديات فرضتها عليها العولمة الثقافية والاقتصادية وأصبحت لغاتها تواجه مجموعة من الضغوطات بسبب المحاكاة والتقليد للخارج الذي امتد ليشمل المجال اللغوي.

ففي المغرب فقد أصبحت للغة الفرنسية، وللإنجليزية في دول عربية أخرى مكانة متميزة على مستوى الواقع، بفضل اكتساحها لأنشطة الإدارة والاقتصاد والتجارة والتعليم والشارع العام.

---

[5] إن إنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية يحتاج إلى إصدار نص تشريعي في شكل قانون تنظيمي طبقا للفصل 5 من دستور 2011.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن التنصيص الدستوري على الطابع الرسمي للغة العربية وعلى درجة سموها ومدى تطورها يبقى معلقا بشكل كلي على تفعيل تلك الإجراءات على المستوى الواقعي في مختلف المجالات.

فبالرغم من تكريس الطابع الرسمي للغة العربية في الدستور المغربي، والتنصيص على دور الدولة في تنميتها وتطويرها، فإنها تواجه في الواقع ضغطا بسبب ازدياد هيمنة اللغة الفرنسية في أغلب المجالات الحساسة كالتعليم والإدارة والاقتصاد.

وهذا الضغط ناتج عن مخلفات الاستعمار الفرنسي خلال فترة الحماية ما بين 1912 و 1956، حيث لا زالت فرنسنا تعمل جاهدة عبر تدخلها بشتى الوسائل المادية والآليات المؤسساتية الوطنية والدولية لتوسيع نطاق انتشار اللغة الفرنسية. ففي المغرب نجد أن فرنسا تتدخل سنويا لدعم مجال التعليم عبر تقديم مساعدات مالية من أجل توسيع مجال التدريس باللغة الفرنسية في القطاع العام والخاص.

هكذا، يمكن القول، أن اللغة العربية في المغرب -على غرار العديد من الدول العربية- تواجه ضغوطا قوية ناتجة عن اكتساح اللغة الفرنسية لأهم مجالات الحياة العامة والأساسية كالإدارة والتعليم والاقتصاد، الشيء الذي يكاد يفرغ النصوص الدستورية والقانونية من محتواها في إقرارها لمبدأ رسمية اللغة العربية وسموها ومدى قدرة الدولة على التعهد بتطويرها وتنميتها.

إن إعادة الاعتبار للغة العربية على مستوى الواقع بالمغرب وبكافة الدول العربية، تحتاج لمجموعة من الإجراءات، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- الرفع من قيمة اللغة العربية والاعتزاز بها ككيان حضاري؛
- فرض وتعميم التعامل باللغة العربية في مختلف القطاعات العامة في الإدارة؛
- مراقبة وتوجيه التعليم الخاص نحو الالتزام بالتدريس باللغة العربية؛
- تقوية وتفعيل دور المؤسسات الوطنية وتمكينها من الوسائل التنظيمية والبشرية والمالية للعمل على تطوير وتنمية اللغة العربية؛
- استثمار الوسائل والتكنولوجيا الحديثة في تنمية ونشر اللغة العربية؛

- تقوية دور الدول العربية داخل المنظمات العربية لتوحيد الجهود قصد الرقي بمستوى اللغة العربية؛
- تطوير آليات تعليم وتدريس اللغة العربية بقطاع التعليم بمختلف مستوياته؛
- تشجيع القنوات الإعلامية على اعتماد اللغة العربية كمصدر أساسي للمواد والأنشطة الإعلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.